The role of religious institutions as effective institutions in human development (An analytical study adopting social capital theory)

Mohamed Sayed Bayoumy, PHD
University of Sharjah - College of Arts, Humanities and Social Sciences/United Arab Emirates
Email: mbayoumy@sharjah.ac.ae

DOI: 10.31973/aj.v1i138.1224

Abstract

The aim of the study was to identify the role of religious institutions as influencer institutions in the development of the rural community. Furthermore, it aimed to explore the role of worship institutions in developing social and religious awareness, and to determine their role in developing social capital which is considered one main pillar of human development in societies. The present study is descriptive - analytical research that looks into the reality of the Egyptian village. Documentary data in addition to field observations were collected and analyzed sociologically. Additionally, data analysis supported with researcher's participation and coexistence in the study's society. Talks with educated newsmen and other reputable people in villages have enriched the argument about the role of the religious institutions in developing the village. The findings revealed that Egyptian villages have all forms of social capital that vary in size from one village to another, however it is not exploited by religious institutions to achieve human development. The study highlights the need to pay attention to enriching the religious discourse with the importance of religious institutions in investing different forms of social capital in the study's society to achieve human development.

Keywords: human development, social theory, social capital

دور المؤسسات الدينية كمؤسسات فاعلة في التنمية البشرية

(دراسة تحليلية في ضوء نظرية رأس المال الاجتماعي)

د. محمد سيد أحمد بيومي
كلية الآداب والعلوم والإنسانية والاجتماعية، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.
كلية الآداب، جامعة عين شمس، مصر.
Email: mbayoumy@sharjah.ac.ae

(مُلَخَّصُ البَحث)

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المؤسسات الدينية –بوصفها مؤسسات فاعلة– في تنمية المجتمع المحلي القروي، فضلًا عن الكشف عن دور المؤسسات الدينية في تطوير الوعي الاجتماعي والوعي الديني، والتعرف على دورها بوصفها فاعلاً رئيساً في تطوير رأس المال الاجتماعي بكونه أحد أهم ركائز التنمية البشرية بالمجتمعات الإنسانية. وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، لواقع القرية المصرية، إذ قام الباحث بجمع البيانات والمعلومات النظرية وتحليلها سوسيولوجيا، فضلاً عن ذلك اعتمد الباحث علي تدعيم تلك البيانات النظرية بالبيانات الميدانية التي جمعتها من الملاحظة بالمشاركة والمعايشة بمجتمع الدراسة، والتعايش مع أبناء مجتمع الدراسة، والحديث مع الإخباريين المثقفين وغيرهم من ذوي الثقة والسمعة بالقرى، ورأيهم في دور المؤسسة الدينية بالقرية. وجاءت أبرز نتائج الدراسة في أن القرى المصرية يتوافر فيها جميع أشكال رأس المال الاجتماعي، ويختلف حجمه من قرية إلى أخرى بحسب موقع القرية، وغير مستثمر من المؤسسات الدينية في تحقيق التنمية البشرية بقرى مصر، وتقترح الدراسة على المعنيين بالمؤسسات الدينية؛ الاهتمام بتدعيم وتزويد الخطاب الديني للدعاة بأهمية دور تلك المؤسسات في استثمار أنماط رأس المال الاجتماعي جميعها لدى أبناء مجتمع الدراسة، والحث في خطابهم الديني على المشاركة به في تحقيق التنمية البشرية.

الكلمات المفتاحية: التنمية البشرية، النظرية الاجتماعية، رأس المال الاجتماعي

مقدمة:

تشكل المعوقات الثقافية المكونة من العادات والتقاليد والأعراف والمعتقدات تحديات رئيسة أمام سبل تنمية القرية المصرية؛ بدليل أن العديد من سكان المجتمع المحلي بالقرية المصرية لا يُقبلون على التغيير الاجتماعي والثقافي، مثل إقبالهم على التغييرات المادية

حتى إذا كانت لا تتماشى مع عاداتهم ومعتقداتهم، لاعتقادهم بأن هذا التغيير – بغض النظر عن نوعه – يتنافي أو بمعنى أكثر تحديدا لا يتماشى مع عاداتهم وتقاليدهم وأعرافهم التي نشأوا عليها في القرية (زايد، تتناقضات الحداثة، 2005).

فما يزال حتى اللحظة الراهنة تقديس الثقافة الذكورية، وعدم الاستجابة للإرشادات والتوجيهات الزراعية، ولا سيما المتعلقة بنشر ثقافة المحاصيل النقدية، والاستمرار في التقليل من شأن المرأة ومكانتها، على الرغم من أنها تعد الوحدة الأساسية للإنتاج في القرية المصرية ... إلخ، وغيرها من العادات والتقاليد التي يطول ذكرها (الغزالي، 2008).

وعلى الرغم من أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد دعت سنة 1983 لإعداد برنامج عالمي – للتغيير – من خلال اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، إذ اقترحت إعداد استراتيجيات تنموية بعيدة المدى للوصول إلى التنمية المستدامة، ودعم علاقات البلدان النامية بالبلدان المتقدمة صناعيا في مجال التنمية بالقرى والمجتمعات النائية، ما يزال وضع العديد من القرى المصرية يحتاج إلى نقلة نوعية في المجالات التنموية كافة، فضلا عن ذلك لا أحد يستطيع أن ينكر ما تقوم به حكومات دول العالم الثالث بعامة والحكومة المصرية بخاصة، نحو تنمية مجتمعاتها المحلية بصورة عامة والقرى بصورة خاصة؛ إذ تبذل الحكومات المصرية المتعاقبة أقصى ما في وسعها لتنمية القرى، فأنشأت العديد من الأجهزة والهيئات الرسمية وغير الرسمية المعنية بتنميتها، وبالرغم من ذلك نجد واقع الكثير من القرى، بحاجة إلى خطط استراتيجية واقعية لتحقيق تنمية بشرية حقيقية، باستثناء قرى محافظات الحدود (أسوان والوادي الجديد ومرسى مطروح وقرى أخرى معدودة في بعض محافظات مصر)، وغالبية قرى مصر في الوجهين القبلي والبحري ما تزال أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية سيئة تحتاج إلى تخطيط شامل في المجالات كافة؛ لتحقيق التنمية بصورة عامة، والتنمية البشرية بصورة خاصة (العتيق، 2009، صفحة 19).

ويتضح أن الإدارة الرشيدة في الآونة الراهنة بدأت تستعمل سبلاً علمية متعددة تعتمد بالأساس على الاختيارات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والخصوصية الثقافية للقرية المصرية، وبالرغم من ذلك لم تحظَ مؤسسات رئيسة يمكن الاعتماد عليها في تنمية رأس المال الاجتماعي بأشكاله المختلفة؛ والتي عن طريقها يمكننا تنمية القرية المصرية. هذه المؤسسات يمكننا تحديدها في المؤسسات الدينية (المساجد، والكنائس) بوصفها مؤسسات فاعلة في تنمية القرية المصرية. نظرا لاعتقاد الكثير من العاملين في حقل التنمية الاجتماعية الاقتصادية، والتنمية الثقافية بأن تنمية القرية المصرية لن تتم إلا عن طريق تحقيق التنمية الاقتصادية بإقامة المشروعات الصغيرة الريفية، أو إقامة مشاريع ريادة الأعمال، أو محاولة ربط القرية بالمدينة بوساطة تعبيد الطرق، ويتغافل الجميع عن دور

رأس المال الاجتماعي في تنمية القرية المصرية، بل نجدهم يصرون على أن رأس المال دائما هو رأس المال الاقتصادي، ويغفلون حقيقة الأمر أن رأس المال الحقيقي للتنمية في القرى هو رأس المال الاجتماعي، وما يمتلكة الأفراد من إلتزامات وتوقعات وحيازة المعلومات الثقافية والمعرفية، هذا فضلا عن امتلاك المعايير والجزاءات الفعالة (رشاد، 2013)، وقد أكدت لك الدراسات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة، على أن التنمية الحقيقية في الريف أو المدينة على حد سواء لن تتم إلا بوجود رأس مال اجتماعى حقيقى.

إشكالية الدراسة:

ارتباطًا بما سبق تحددت إشكالية الدراسة في التعرف على دور المؤسسات الدينية بوصفها مؤسسات فاعلة في التنمية البشرية، فدور المؤسسات الدينية في التنمية البشرية مهمش حتى اللحظة الآنية، ولا سيما في المساجد. أو بمعنى أكثر وضوحًا لم تستثمر هذه المؤسسات الدينية من الدولة في تنمية رأس المال الاجتماعي في القرية المصرية؛ بسبب خصوصيتها الثقافية، على الرغم من كثرة المساجد والزوايا بقرى مصر.

وستقدم الدراسة الراهنة محاولة علمية لوصف دور المؤسسات الدينية في التنمية البشرية، والتعرف على دورها بوصفها فاعلًا رئيسًا في تطوير رأس المال الاجتماعي؛ وهو أحد أهم ركائز التنمية البشرية بالمجتمعات.

بناءً على ما سبق يمكن معالجة هذه الإشكالية من خلال الإطارين التصوري والمنهجي، ويتضمن الإطار التصوري، أربعة محاور رئيسة نذكرها على النحو الآتي: تمثل الأول في المؤسسات الدينية التي تعبر عن إيكولوجيا القرية المصرية، وتحدد المحور الثاني في دور المؤسسات الدينية في تطوير الوعي الديني، وتمثل الثالث في دور المؤسسات الدينية في تطوير الوعي الاجتماعي، أما المحور الرابع والأخير فتحدد في دور المؤسسات الدينية بوصفها فاعلًا رئيسًا في تطوير رأس المال الاجتماعي.

تساؤلات الدراسة: بالاستناد إلى ما تقدم تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما دور المؤسسات الدينية في تحقيق التنمية البشرية؟

2- ما طبيعة العلاقة بين المؤسسة الدينية وإيكولوجيا القرية المصرية؟

3- ما دور المؤسسات الدينية في تطوير الوعي الديني؟

4- ما دور المؤسسات الدينية في تطوير الوعي الاجتماعي؟

5- ما دور المؤسسات الدينية في تطوير رأس المال الاجتماعي؟

أهداف الدراسة:

في ضوء إشكالية الدراسة وتساؤلاتها فإن الدراسة الراهنة تسعى لتحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف على دور المؤسسات الدينية في تحقيق التنمية البشرية.

2- الكشف عن طبيعة العلاقة بين المؤسسة الدينية وإيكولوجيا القرية المصرية.
3- التعرف على دور المؤسسات الدينية في تطوير الوعي الديني.
4- التعرف على دور المؤسسات الدينية في تطوير الوعي الاجتماعي.
5- الكشف عن دور المؤسسات الدينية في تطوير رأس المال الاجتماعي.

أهمية الدراسة: ارتباطًا بما سبق تستمد الدراسة أهميتها من جانبين:

الأول:- نظري: ويتمثل في أنّ الدراسة حاولت الوصول إلى مجموعة من الحقائق والمفاهيم العلمية التي يمكن من أن تقدم إضافة إلى علم الاجتماع الديني، ونظرية رأس المال الاجتماعي.

الثاني:- تطبيقي: ويتمثل في محاولة الدراسة في التوصل إلى مجموعة من التوصيات الإجرائية يمكن من خلالها تفعيل دور المؤسسات الدينية في تحقيق التنمية البشرية، ومن ثم المساهمة بدور فعال في تحقيق تنمية المجتمع المحلي.

الإطار التصوري:

المؤسسات الدينية تعبر عن إيكولوجيا القرية المصرية:

يكشف التحليل النظري لأدبيّات علم الاجتماع أنّ العلاقة بين الدين والحداثة لم تنتهِ إلى قول فصل، وعليه يمكننا القول " إنّ نقد المؤسسة الدينية لم ينتهِ بعد" وأصبح محل شك كبير، نظرًا لأنّ المؤسسة الدينية، والممارسات ذات الطابع الديني تداخلت تداخلًا كبيرًا مع التطورات الاقتصادية والسياسية والإيكولوجية والعلمية، وأصبحت تعيد إنتاج نفسها في شكل وصيغ جديدة بحسب الإيكولوجيا التي تجري الممارسات فيها (زايد، 2017). ومن هنا تظهر العلاقة الوثيقة بين الإيكولوجيا والمؤسسات الدينية، وتتضح هذه العلاقة في أداء الممارسات والطقوس الدينية، ونجد أنّها تختلف باختلاف التقسيم والتوزيع الإيكولوجي للمؤسسة الدينية (Parsons, 1979).

وممّا لا شكّ فيه أنّ التوزيع الايكولوجي (الجغرافي والبيئي) للمؤسسات الدينية (المساجد، والكنائس) في جميع القرى المصرية، يعبر عن مدى التوازن الإيكولوجي بالقرية المصرية أو بمعنى أكثر تحديدًا يعبر عن مدى التوازن والتناغم بين سكان القرية المصرية والبيئة الجغرافية التي يعيشون فيها، ويؤكد ذلك الكثير من علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية وعدد من علماء الاجتماع بتأكيدهم أهمية البيئة في التأثير في بناء المجتمع وثقافته، ونادرًا ما تجد أحد من علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع يؤكدون العلاقة بين المؤسسات الدينية وتوزيعها في القرية وبيئة القرية الجغرافية (طولان، 2008).

وهذا ما يدفع كثير من المشتغلين في علم الاجتماع بأن نضع في الحسبان أنّ دراسة الإيكولوجيا لا تعني الوصف البسيط للبيئة وأثرها في تحديد النشاط البشري مثل تحديدها

لنوعية النشاط الاقتصادي أو تحديدها لنمط المسكن أو نوع الزي أو أثرها في قيام مدن في مناطق معينة أو عدم قيامها في مناطق أخرى، ولكنها تذهب إلى أبعد من ذلك إلى عملية تتبع العلاقات المتبادلة بين الإنسان والبيئة العامة وأثر العوامل البيئية في الإنسان والنظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنظم الدينية (طولان، 2008، صفحة 88).

وبالنظر إلى شبكة العلاقات الاجتماعية الدينية في القرية المصرية نجد أنها تتأثر بالجوانب البيئية ولا سيما فيما يخصّ القرويين الذين ليست لديهم وسائل تكنولوجية كافية للتحكم في الطبيعة، بل أنّ كل ما يفعلونه هو أن يكيفوا أنفسهم لمقتضياتها.

ولذلك يتضح أنّ الإنسان منذ وجوده على سطح الأرض وهو في حالة تفاعل دائم مع البيئة التي يعيش فيها محاولًا إخضاعها من أجل توفير سبل الحياة، وفي الوقت نفسه تترك البيئة بصماتها على الإنسان من خلال اكتسابه بعض الخصائص والسمات التي تميزه عن غيره من سكان مجتمعات أخرى.

في ضوء ما سبق يتضح أن توزيع المؤسسات الدينية القرى المصرية يعبر عن توازن إيكولوجيا القرية المصرية أو توازن الشكل الإيكولوجي العام للقرية المصرية، بغض النظر عن نوع القرية (اسحق و سمعان، 2007، صفحة 40)؛ قرية عبر الطريق، قرية خطية أو قرية(•). إذ يوضّح التوزيع الجغرافي للمساجد والكنائس بالقرى التوازن بين عدد السكان (نسبة السكان) وبين عدد المساجد والزوايا والكنائس بالقرية، فما من قرية في مصر إلا وبها جامع كبير ومسجد وعدد من الزوايا، ونجد أنّ عدد الجوامع والمساجد والزوايا يتوقف على حجم السكان ومساحة القرية، ليس هذا فحسب، بل يتم توزيع المساجد والزوايا وفقا للتقسيم الجغرافي والسكاني (التقسيم الأيكولوجي) للقرية، فنسمع دائما بالقرية الجامع الكبير وهو دائما إما في وسط القرية وحوله التجمعات السكانية أو يكون على الطريق العام دائما نسمع المسجد القبلي أو البحري أو الشرقي أو الغربي، وتوجد قرى كثيرة في مصر فيها المساجد الأربعة في الاتجاهات الأربعة بخلاف عدد من الزوايا الصغيرة.

إنّ توزيع المساجد والزوايا في القرى المصرية يعكس أو يعبر عن العلاقة بين شخصية الإنسان المصري وما تحمله من سمات ثقافية وقيم ومعانٍ دينية وإيكولوجيا المكان. ليس هذا

(•) القرية عبر الطريق، هي شكل من أشكال الاستيطان يعتمد فيه المزارعون في بناء منازلهم ومنشآتهم على أرضهم في المكان الذي تلتقي فيه مع أملاك غيرهم من الجيران فيجتمع بذلك عدد من المنازل في مجتمع مقارب، وهذا يقلل من نفقات المحافظة في إدخال بعض التسهيلات المنزلية، كالكهرباء والماء في منازلهم في حالة اشتراكهم في إقامتها.

- القرية الخطية وهي من أقدم أشكال الاستيطان، إذ تُبنى القرى على طرق المواصلات الرئيسة وخطوطها للاستفادة منها.

- القرية: وهي الشكل السائد في ريفنا المصري وفي هذا الشكل يعيش الناس في منازلهم المتجاورة، ويخرجون من قريتهم في الصباح ليذهبوا إلى حقولهم وأعمالهم المختلفة ويعودوا منها على قريتهم في المساء.

فحسب بل يؤكد أيضًا أنّ الإنسان المصري إنسان متدين، وأنّ بيئته الجغرافية انعكست على بعض سماته الثقافية والدينية، وأكسبته خصوصية ثقافية جعلته متميزًا عن غيره عبر المراحل التاريخية المختلفة وعبر العصور (طولان، 2008، صفحة 226).

وعلى الرغم من ذلك، فإن ما نصادفه في الآونة الراهنة في حياتنا اليومية في القري المصرية، من مغالاة في إعادة إنتاج الطقوس والممارسات الدينية ومحاولات إلباسها ثوب الحداثة، ليس هذا فحسب بل وعولمتها، أو المغالاة في الاستعمال الإيديولوجي والإيكولوجي ودمجه في المنظومة السياسية بشكل أدائي، أثّر في شكل العلاقة بين المؤسسة الدينية وإيكولوجيا القرية، فلم تعد المؤسسة الدينية تعبر عن إيكولوجيا القرية المصرية بقدر ما تعبر عن امتلاك القوة والسلطة التي تمتلكها الدولة الوطنية الحديثة، التي تؤول الدين وتستعمله استعمالًا أدائيا، ويتضح ذلك من خلال محاولة المؤسسة الدينية لامتلاك أدوات تناسب مرحلة ما بعد الحداثة والعولمة وإعادة إنتاجهما عبر الممارسات الدينية بالشكل الذي تريده الدولة الوطنية الحديثة، أو اتباعها لنهج التعايش المعولم مع الحداثة، في إطار نمط خاص من أسلوب الحياة الحديثة المصبوغة بصبغة دينية شكلية أكثر منها جوهرية (زايد، 2017، الصفحات 14-15).

في ضوء ما سبق يتضح أن العلاقة بين المؤسسة الدينية وإيكولوجيا القرية لم تعد تعكس الواقع السسيولوجي الديني للقرية المصرية في الآونة الراهنة، وانعكس ذلك على دور المؤسسات الدينية في تطوير الوعي الديني، وأثره السلبي في إعاقة نمو رأس المال الاجتماعي وتطوره هو أحد أهم ركائز التنمية البشرية حاليا وغايتها في ذلت الوقت.

دور المؤسسات الدينية في تطوير الوعي الديني:

لا يختلف أحد على أنّ المؤسسات الدينية هي المؤسسات الرئيسة المسئولة عن تشيكل الوعي الديني وتطويره لدى الأفراد في الريف والحضر (طنطاوي، هذا هو الإسلام، 2007)، وقد أكد ذلك أصحاب النظرة الوظيفية عندما نظروا إلى الدين بوصفه يجسد روح الجماعة، ويعكس الوجود الجمعي للأفراد والجماعات، وممارساته الجماعية عند أداء الشعائر تخلق تقاربًا بين أفراد الجماعة والمجتمع، وهنا أكد " دوركايم Durkheim " أنّ الدين هو مصدر التضامن الاجتماعي وهو المعبر عن هوية الأفراد في المجتمع، وهو الذي يُعلي ويقوي من المعايير الاجتماعية التي تضبط وتحكم المجتمع وسلوك الجماعة والأفراد، وتحقق له التماسك والاستقرار؛ ويرجع ذلك لأنّ الدين من منظور "دور كايم" هو "نظام موحد من المعتقدات والممارسات تتصل بعالم المقدس، ومتعالية ولها صلة التحريم (المعتقدات والممارسات)، وأنها توحد كل من يؤمن بها في مجتمع واحد" (Durkheim, 1962,First Published,1912)، والمسؤول عن غرس هذه المعتقدات وتعليم هذه الممارسات هي

المؤسسات الدينية، فهي المعنية بتشكيل المشاعر المشتركة والأمن والتضامن الاجتماعي المشترك.

وما تزال مؤسسات العبادة في المجتمع المصري بعامه والقرى بخاصة؛ من أهم المؤسسات المعنية بغرس المعايير والقيم الاجتماعية وضبط سلوك الأفراد عن طريق الالتزامات والتوقعات والمعايير، والجزاءات الفعالة – وتلك هي أشكال رأس المال الاجتماعي التي أشار إليها جيمس كولمان– ولكن مع الحداثة المصرية وزيادة معدل التحضر المشوه للقرى المصرية، تراجع دور المؤسسات الدينية في تشكيل الوعي الديني وتطويره عمّا كان عليه في السابق، وتراجع دورها أيضا في تشكيل الضمير الأخلاقي الجمعي الصحيح الذي يعيش في ظله الأفراد والجماعات، ويوجه اتجاهاتهم ويضبط سلوكهم داخل مجتمع القرية وخارجها، وأصبحت المؤسسات الدينية مثل أي مؤسسة في المجتمع يذهب إليها الأفراد بإرادتهم لتأدية الشعائر إذا رغب، وليس باندفاع أو الانصياع لشخص أو خوفا من نظرة المجتمع لهم كما كان في الماضي بمجتمع التضامن الآلي بالقرية المصرية، ولم يعد المؤسسات الدينية المساجد على وجه التحديد دورًا مؤثرًا في تشكيل الوعي الديني وتطويره للأفراد كما كان في الماضي، وأضحت الإرادة الفردية للأفراد في الآونة الراهنة هي الأساس في تطوير وعي الفرد الديني ومدى التزامه بمعايير المجتمع وجزاءاته.

وأصبحت العلاقة بين الأفراد ودور العبادة أكثر مرونة عمّا كانت عليه سابقًا، فلم يعد هناك حق لرجال المؤسسة الدينية ورموزها بالقرية أن يسأل الفرد أو يجبره على أداء الشعائر كما كان سابقًا؛ لأنّ المؤسسات الدينية الرسمية والمساجد تحديدًا صارت على حدٍّ قول "زايد" أكثر مرونة عمّا كانت عليه سابقًا (زايد، 2017، صفحة 37)، وتغيرت أيضًا نظرة المجتمع وأفراده بالقرية إلى الشخص غير الملتزم دينيًّا وصارت نظرة إيجابية – شعارها حرية شخصية، أو علاقة العبد بربه ما لنا دخل فيها– وصار دور المؤسسة الدينية اختياريًّا بالنسبة للفرد يلجأ إليها وقت ما شاء ويتعايش معها بحسب ما ستحققه له من وظائف في حياته، وهنا بدأ دور المؤسسات الدينية ينتقل من الدور العام الموجه للأفراد والمجتمع إلى الدور الخاص الممنهج بحسب رؤية المؤسسة الدينية الرسمية، وبحسب رؤية الدولة الحديثة إن صح التعبير (زايد، 2007).

وأضحى دور المؤسسات الدينية في تطوير الوعي الديني؛ مهمة شاقة وليست سهلة في الآونة الراهنة (الرجال، 2008)، مع رؤية الدولة الحديثة المعولمة؛ والتطور التقني، والدليل حالة التردي الثقافي والوعي الديني المشوه التي وصل إليها الكثير من الشباب، وزيادة أعمال العنف بالقري المصرية، ولا سيما الحدودية منها (طنطاوي، 1997). وهذا ليس هو حال القرية المصرية، ولا وعي أبنائها الديني، فهي حالة دخيلة على القرية المصرية وأبنائها

بسبب انتشار تكنولوجيا المعلومات والقنوات الفضائية والتي تمطر بوابل من الثقافات المتعددة وكل ما هو مثير ومحرك للغرائز والشهوات والسلوكيات الاستهلاكية من دون إعداد أو تأهيل لأهالي القرى لاستقبال هذه التكنولوجيا، وكيفية التعامل معها ومع القنوات الفضائية، وكيفية استعمالها واستهلاكها (اتحاد إذاعات الدول العربية، 2014)، فبين عشية وضحاها تحول كل منزل وعشة بالقرية المصرية إلى نافذة إلكترونية أو أكثر تنقل جميع الثقافات والسلوكيات والصور، وجميع أنواع السلع أمام عينيه وأحيانا أخرى قد تصل إليه وحتى لا أخرج عن موضوع الدراسة. جرى اختراق الثقافة الريفية الدينية المعتدلة من بعض البرامج الدينية المتشددة بالقنوت الفضائية، فكانت لها تأثير بالغ الخطورة في نشر الأفكار الدينية المتشددة على الرغم من أنّ سمات الشخصية القروية المصرية الاعتدال والوسطية، إما بسبب الإيكولوجيا الاجتماعية للقرية أو بسبب طبيعة النشاط الاقتصادي الممارس أو بسبب التحاق الفرد بالكتاب في قريته وتعليمه وسطية الدين الإسلامي (أبوزيد، 2006).

ولذا أناشد المسؤولين عن المؤسسات الدينية المسارعة بتأهيل الدعاة والمشايخ خريجي الأزهر الشريف ليعتلوا منابر المؤسسات الدينية بالقرى المصرية من جوامع ومساجد وزوايا ليعيدوا مرة أخرى تفعيل دور المؤسسات الدينية في تشكيل الوعي الديني وتطويره، ومن ثم تنتشر وسطية الدين الإسلامي وسماحته وعدله بالفعل والعمل وليس بالقول فحسب، حتى نعيد للقرية المصرية سمتها الديني الحقيقي بالوعي الدينى الموضوعي وليس الوعي الديني المشوه (علام، 2014)، الذي يدفع ببعض أبناء القرى المصرية إلى ارتكاب الجرائم وهو معتقد بأنّ هذا العمل هو الجهاد في سبيل الله، أو يدفعه الحب في نيل شرف الاستشهاد في سبيل الله ليكتب مع الشهداء، ولا يعلم أنّ هذه الأعمال هي أعمال إجرامية، وبعيدة كل البعد عن الجهاد في سبيل الله، أو نيل الشهادة، بل هي أعمال إجرامية تجر المجتمع إلى مزيد من العنف والصراع الاجتماعي وعدم الاستقرار، ومن هنا تتضح أهمية دور المؤسسات الدينية في الاستعانه بخبراء اجتماعيين في تطوير الوعي الاجتماعي ليصبح سندًا للوعى الديني.

دور المؤسسات الدينية في تطوير الوعي الاجتماعي:

يرتبط مفهوم الوعي الاجتماعى ارتباطًا وثيقًا بمفهومى والتنشئة الاجتماعية والثقافية، والثقافة عامة تفسر لنا كيف يدرك الفرد العالم الاجتماعي أو بالأحرى الواقع الاجتماعي من حوله كما أنها تعدّ أحد مظاهر الوعي، أما التنشئة الاجتماعية فهي الوسيلة التي عن طريقها ينتقل الوعي الاجتماعي، والثقافة العامة لأفراد المجتمع. ويعرف البعض الوعي الاجتماعي بأنّه مجموعة الأفكار والمعلومات والمعتقدات الأخلاقية والثقافية والقيم والتقاليد التي يعتنقها الفرد والمتعلقة بمجتمعه أو بالمجتمع الخارجي وتدور حول موضوعات الحياة العامة

واليومية، وتكتسب هذه المعلومات والمعتقدات من خلال الثقافة العامة التي تنتقل للفرد عبر عملية التنشئة الاجتماعية (بيومي، 2000).

ويعدّ كارل ماركس أول من تحدث عن الوعي واللاوعي في علم الاجتماع وطبيعة العلاقة بينهما وبين العقلانية، إذ تعنى الأخيرة من وجهة النظر الماركسية أن يتجه البشر في النسق إلى إدراك مصالحهم الحقيقية كما تتبدى لهم في المواقف التي يجدون أنفسهم فيها، ويكشف تحليل ملامح السلوك في إطار الفكر الماركسي عن ترادف بين عقلانية السلوك من ناحية، والوعي به من ناحية أخرى. ومن ثم يصبح الوعي الزائف حالة لا عقلانية، إذ يقع الإنسان فريسة لها، إما بسبب قصور إدراكي منه، أو بسبب عوامل خارجية مفروضة عليه.

ذلك يعني أن تحقق الوعي يعنى اكتشاف الإنسان لموقعه الاجتماعي، ويتحدد الوعي بشكل مباشر في إطار المشروع الماركسي بالنظر إلى هذا الموقع الاجتماعي، أي وعيه بمصالحه وأهدافه وعقلانية وسائله لتجسيد تحقق هذه المصالح (ليلة، 2004، صفحة 112).

ويتحدد الوعي بشكل مباشر بالنظر إلى مجموع علاقات الإنتاج التي تشكل البناء الاقتصادي للمجتمع وهي الأساس الحقيقي الذي تنتمي إليه أشكال محددة من الوعي الاجتماعي، بذلك فإن أسلوب الإنتاج ووسائل الحياة المادية تحدد بشكل عام، العمليات العقلية والسياسية والاجتماعية للحياة، ومن ناحية أخرى يؤكد ماركس أنّ وعي الإنسان يتحقق إذا تآزر دوره والقوانين العامة للتاريخ، ولذلك تؤكد الماركسية أنّ المجتمع يؤسسه الأفراد الذين يعملون بإرادة وعاطفية نحو أهداف محددة، ومن ثم فالتغيير الاجتماعي والوعي الاجتماعي ليس نتاجًا للقوى الشخصية العمياء، وإنما هي نتيجة لالتقاء الإرادات والأفعال البشرية (ليلة، 2004، صفحة 114)، ومن ثم فإذا تحقق الوعي الموضوعي فلا عودة للوعي الزائف، وهذا ما نود تأكيد الوعي الموضوعي والوعي الزائف وما دور المؤسسات الدينية في تطوير الوعي الاجتماعي بالقرى المصرية حتى يتحقق لنا الوعي الموضوعي عند الأفراد؟ لنتخلص من الوعي الاجتماعي أو الوعي الديني الزائف أو المشوه على حد سواء، وما أكثره في القرى المصرية التي ما تزال تعاني من انتشار الأوهام الاجتماعية والثقافية والسيكولوجية، وقد تكون تلك الأوهام وبعض سمات الشخصية القروية هي المعوقات الرئيسة والحقيقية التي تواجه التنمية في القرية المصرية، وهنا تأتي أهمية دور المؤسسات الدينية في القرية المصرية في تطوير الأشكال التي يتجلى من خلالها رأس المال الاجتماعي عند جيمس كولمان، وهي الالتزامات والتوقعات وإمكانية حيازة المعلومات، والمعايير والجزاءات الفعالة وعلاقات السلطة(Coleman, 1988) ، وكيفية استثمارها وتوظيفها في تنمية

المجتمع القروي، فعن طريق دور العبادة والقائمين عليها من الدعاة والمشايخ، ولا سيما أبناء الأزهر الذين يمكنهم تطوير الوعي الاجتماعي لأبناء القرى ولا سيما أنّ علاقة أبناء القرى المصرية بالمؤسسات الدينية مساجد أو كنائس علاقة قوية، إذ يوجد ارتباط مباشر بين أبناء القرى والمساجد بسبب ارتباط ذويهم وعائلاتهم بتلك المؤسسات، ويزداد هذا الترابط والاعتماد بسبب قيام الأهالي والعائلات في القرى بقضاء أو بمعنى أكثر تحديدا الاحتفاظ بكل الأعياد والمناسبات الاجتماعية والثقافية، ويجري داخل المؤسسات بداية عن عقد القران، ثم الاحتفال بالعقيقة، وحل بعض المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالأراضي الزراعية ودورة الري، وحل النزاعات بين الأفراد..... إلخ، تلك العادات والمناسبات أدت إلى تقوية روابط الاعتماد والتأثير بين المؤسسات الدينية والأهالي في القرى المصرية، ويقوم رجال الدين بدور إيجابي في حل هذه المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالطلاقات والنزاعات وغيرها من المشكلات، لكن دورهم في تطوير الوعي الاجتماعي (أبوزيد، 2006)، ما يزال ضعيفا ليس لأنهم لا يرغبون في ذلك، ولكن يرجع ذلك إلى أسباب عديدة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: إنّ الكثير من العاملين على الزوايا والمساجد الصغيرة في القرى المصرية ليسوا من خريجي الأزهر، وإن كان من خريجي الأزهر فهو ليس خريج كلية الدعوة الإسلامية المختصة بتخريج الدعاة والخطباء، ومن ثم يتحدد السبب الثاني في عدم تأهيل القائمين على المساجد وأن بالاعتدال والوسطية وليس بالتشدد، ثم يأتي السبب الثالث في عدم قدرة البعض منهم على كيفية تطبيق الخطاب أو النص الديني على الواقع الاجتماعي أو بمعنى أكثر تحديدًا أن يتلاءم الخطاب الديني للدعاة مع مجريات الحياة اليومية في القرية المصرية (الرجال، 2008) ، محاولًا فيه تعديل العادات والتقاليد والسلوكيات اليومية للأفراد ومواجهتهم بالآيات القرآنية والأحاديث النوبية الشريفة التي تحثّ الأفراد على الاهتمام بالعمل والعلم والأمانة والعدل والعدالة الاجتماعية والمساواة والإخاء، والحفاظ على المال العام، والحث على أهمية الإبداع، والابتكار، وإعلاء قيمة المجتمع والقرية على المصلحة الشخصية، وإعلاء قيم الحوار والتسامح ومواجهة كل القيم التي تحث على العنف والتعصب الديني والاجتماعي، وتلك هي قيم رأس المال الاجتماعي وعناصره، وهو رأس المال الحقيقي الذي تسعى جميع الدول المتقدمة والنامية إلى تنميته؛ لأنه المخرج الوحيد لتحقيق تنمية اجتماعية أو بشرية حقيقية، ومن هنا نجد سؤالًا يطرح نفسه كيف تقوم المؤسسات الدينية بتطوير رأس المال الاجتماعي؟

دور المؤسسات الدينية بوصفها فاعلًا في تطوير رأس المال الاجتماعي:

كالعادة دائما تأتي إلينا تجارب التنمية إما بعد الاستغناء عن تلك التجارب في بلد المنشأ أو لفشلها فتصدر إلينا، وبالمثل أيضا تأتي إلينا المفاهيم العلمية من الغرب بعد

تحديدها وتعريفها بسنوات طويلة، فقد قدم "بير بورديو Pierre Bourdieu " مفهوم رأس المال الاجتماعي عام 1986 على أنه جزء من نظريته عن أنواع رأس المال وتحولاته، إذ ارتبط هذا المفهوم بنظرية المجال عنده وقدم له على أنه "مجموع الموارد الفعلية التي يمتلكها الفرد من امتلاكه شبكة قوية من العلاقات والاعتراف المتبادل، في حين ركز جيمس كولمان James Coleman 1990 في تعريفه لرأس المال الاجتماعي على وظيفته، فيذهب إلى القول بأن تعريف رأس المال الاجتماعي يجري من خلال وظائفه، وهو ليس كيانًا مفردًا، ولكنه مجموعة متنوعة من الكيانات التي تمتلك صفتين مشتركتين كلها تتآلف وتتكون من شكل من أشكال البنية الاجتماعية، وتسهل وتمكن أفعالا معينة بوساطة الأفراد الذين يكونوا داخل هذه البنية، ويشير كولمان إلى أن رأس المال الاجتماعي إنتاجي ومنتج يمكن من خلاله تحقيق غايات معينة لا يمكن تحقيقها في عدم وجوده، وقد أشار كولمان إلى أن هذا المفهوم يظهر عبر أشكاله التي تتمثل في الالتزامات والتوقعات وإمكانية حيازة المعلومات والمعايير والجزاءات الفعالة، وعلاقات السلطة (Coleman, 1988)

وهنا تظهر أهمية دور المؤسسات الدينية في تطوير رأس المال الاجتماعي عن طريق تطوير الخطاب الديني ليتضمن المفاهيم الاجتماعية الجديدة التي ظهرت لتعبر عن التطورات الاجتماعية والثقافية في المجتمعات الإنسانية المعولمة، وفي عصر الكوكبة الرقمية الممنهجة، ويعد مفهوم رأس المال الاجتماعي من المفاهيم المثيرة للجدل، إذ إنه يتسم بدرجة عالية من المرونة، الأمر الذي نستطيع معه أن ندرك تحرك هذه المفهوم عبر آخر الممارسة على مستويات وموضوعات أكاديمية متعددة، وتستند كل الفرضيات النظرية للمفهوم إلى أنه يُشكل عن طريق امتلاك الفرد شبكة من العلاقات الاجتماعية، وتمد هذه الشبكة الأفراد والجماعات والمجتمع بموارد إضافية يمكن أن تحقق منافع يعود صداها على الأفراد والمجتمعات.

وهنا تظهر أهمية دور المؤسسات الدينية المساجد والكنائس في توعية أبناء القرى بضرورة الحفاظ على شبكة العلاقات الاجتماعية، وليس هذا فحسب، بل تدعيمها نظرًا لأهميتها في القرية المصرية على وجه الخصوص، ولا سيما أن المفهوم يشير إلى أن الموارد كلها ليست في حيازة الفاعل الاجتماعي، إذ إنّها تشكل الشبكات التي يمتلكها هذا الفاعل والذي يستطيع أن يحولها إلى موارد أخرى وأشكال أخرى من رأس المال. مثل رأس المال البشري، ورأس المال الثقافي، بل ورأس المال المادي.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

1- منهج الدراسة:

انطلاقًا من موضوع الدراسة تحدد المنهج الذي ينبغي اتباعه، في الأسلوب الوصفي التحليلي، وذلك لوصف صورة واضحة عن دور المؤسسات الدينية في التنمية البشرية وتقديمها بمجتمع الدراسة، ووصف طبيعة العلاقة بين المؤسسة الدينية والتنمية البشرية.

2- مجتمع الدراسة: طبقت الدراسة في مركز الداخلة، بمحافظة الوادي الجديد؛ وهي إحدى محافظات جمهورية مصر العربية. وتقع في جنوب غرب الجمهورية، وتشترك في الحدود الدولية مع ليبيا غربًا والسودان جنوبًا، أما حدودها الداخلية فهي تشترك مع محافظات المنيا والجيزة ومرسى مطروح شمالًا؛ ومحافظات أسيوط وسوهاج وقنا والأقصر وأسوان شرقًا. وتبلغ مساحتها (440098 كم2)؛ بنسبة (44%) من إجمالي مساحة مصر. وبلغ عدد سكانها (248.000) نسمة في يناير 2021 م. وتبلغ الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة الكلية 1 نسمة لكل (12 كم2)، (البوابة الإليكترونية لمحافظة الوادي الجديد، 2021).

3- عينة الدراسة وطرائق اختيارها: اعتمدت الدراسة علي أسلوب العينة غير الاحتمالية Non probability sampling، بطريقة العينة المقصودة أو الغرضية (نعيم، 2005)، واشتملت معايير اختيار العينة على سحبها من شرائح اجتماعية مختلفة؛ وذلك لإثراء نتائج الدراسة بوجهات نظر وخبرات مختلفة. وأجريت دراسة الحالة على عينة قوامها (50 حالة)؛ جرى انتقاؤهم وفقا لمجموعة من المعايير منها: معيار العمر، والسمعة الحسنة، والمؤهل التعليمي، والخبرة الحياتية بمجتمع الدراسة، أو ممن يطلق عليهم الأخباري النشط (جلبي، 2000)؛ وأُرسل إليهم دليل دراسة الحالة عبر البريد الإلكتروني، وهم على وعي وإدراك تامين بأهمية الدراسة العلمي في خدمة المجتمع بحكم عملهم، ومؤهلاتهم التعليمية، وقد استجابت (40) حالة، وكانت إجاباتهم معبرة ودقيقة وأكثر واقعية، وصالحة للتحليل. فضلًا عن قيام الباحث بإجراء مقابلات مع معظم حالات الدراسة.

4- أدوات الدراسة: بعد مراجعة الأدبيات الحديثة والدراسات والبحوث السابقة، ومراجعة نظرية رأس المال الاجتماعي؛ جرى تحديد عناصر دليل دراسة الحالة، وعرضها على (5) محكمين من تخصص علم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، وجرى تعديل الدليل بحسب الملاحظات التي وردت من المحكمين عليه. وأصبح الشكل النهائي للدليل مؤلّفًا من أربع محاور، الأول: الخصائص العامة لعينة الدراسة، والثاني: المؤسسات الدينية بوصفها مؤسسات فاعلة في التنمية البشرية، وتمثل الثالث: في دور المؤسسات الدينية في تطوير

وعي الأفراد ومعرفتهم بمجتمع الدراسة. وتحدد الرابع: في دور المؤسسات الدينية في تطوير رأس المال الاجتماعي.

عرض نتائج الدراسة وتحليلها:

أولاً- الخصائص الديموجرافية لعينة الدراسة:

جرى اتباع خطوات تحليل البيانات الكيفية، من تنظيم وتصنيف وعرض وإنتقاء للبيانات الدقيقة، الواقعية، كما وردت من حالات الدراسة؛ لتوضيح الخصائص الديموجرافية لعينة الدراسة في الجدول التالي:

جدول (1) الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.

م	المتغير	عناصر المتغير	التكرار	النسبة المئوية
1	النوع	ذكور	25	62.5
		إناث	15	37.5
المجموع			40	100
2	العمر	30 - 20	7	17.5
		40 - 30	15	37.5
		50 - 40	10	25
		50 فأكثر	8	20
المجموع			40	100
3	الدخل الشهري	4000 - 2000	23	57.5
		6000 - 4000	10	25
		6000 فأكثر	7	17.5
المجموع			40	100
4	المستوي التعليمي	تعليم متوسط	7	17.5
		تعليم جامعي	25	62.5
		ما بعد الجامعي	8	20
المجموع			40	100
5	نوع السكن	ملك	40	100
المجموع			40	100
المجموع			40	100
6		أعمل	35	87.5

	العمل	لا أعمل	5	12.5
المجموع			40	100
7	جهة العمل	قطاع حكومي	30	86
		قطاع خاص	5	14
المجموع			35	100
8	عدد أفراد الاسرة	أقل من 4 أفراد	7	17.5
		من 4 إلى 5 أفراد	30	75
		من 5 أفراد فأكثر.	3	7.5
المجموع			40	100

1- النوع: يتضح من الجدول (1) أن نسبة حالات الدراسة من الذكور بلغت 62.5 %، مقابل 37.5% من الإناث.

2- العمر: يتضح من الجدول (1) أن الفئة العمرية ما بين 30-40 شكّلت أعلى نسبة مئوية، إذ بلغت 37.5%، تليها الفئة العمرية ما بين 40- 50 بنسبة 25%، ثم جاءت الفئة العمرية ما بين 20- 30 في المرتبة الثالثة بنسبة 17.5%، وجاءت الفئة العمرية 50 فأكثر في الترتيب الأخير بنسبة 20%.

3- الدخل الشهري: يتضح من الجدول (1) أن مستوى الدخل ما بين 2000 – 4000 شكلت أعلى نسبة مئوية، إذ بلغت 57.5%، تليها شريحة مستوى الدخل ما بين 4000 – 6000 بنسبة 25%، ثم شريحة مستوى 600 فأكثر بنسبة 17.5%.

4- المستوي التعليمي: يتضح من الجدول (1) أن التعليم الجامعي جاءت في الترتيب الأول بنسبة 62.5%، يليها التعليم ما بعد الجامعي بنسبة 20%، ثم التعليم المتوسط بنسبة 17.5%.

5- نوع المسكن: يتضح من الجدول (1) أن جميع حالات الدراسة تمتلك وحدات سكنية بنسبة 100%.

6- يتضح من الجدول (1) أن معظم حالات الدراسة تعمل بنسبة 87.5%، تليها الحالات التي لا تعمل بنسبة 12.5%.

7- يتضح من الجدول (1) أن معظم حالات الدراسة تعمل في القطاع الحكومي بنسبة 86%، تليها الحالات التي تعمل في القطاع الخاص بنسبة 14%.

8- يتضح من الجدول (1) أن حجم الأسر التي يترواح عدد أفرادها من 4-5 شكلت أعلى نسبة، إذ بلغت 75%، يليها حجم الأسر التي عدد أفرادها أقل من 4 أفراد بنسبة 17%، ثم حجم الأسر التي يزيد عدد أفرادها عن 5 أفراد بنسبة 7.5%.

ثانيا – التحليل الكيفي لمضمون نتائج الدراسة التي جرى الارتكاز عليها:

1- **النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول للدراسة:** دور المؤسسات الدينية في تحقيق التنمية البشرية: جرى تحديد مجموعة من التساؤلات حول دور المؤسسات الدينية في تحقيق التنمية البشرية في مجتمع الدراسة، لتكون أشبه بمؤشرات موجهه للباحث في أثناء تطبيق دليل دراسة الحالة بالمقابلات المعمقة مع حالات الدراسة. ومهتما بالتركيز على مضمون العلاقات المتبادلة بين المعلومات والبيانات أكثر من التركيز على اتجاه أو حركة تلك البيانات. وارتباطا بذلك يمكن عرض إجابة التساؤلات في الآتي:

التساؤل الفرعي الأول: ما طبيعة العلاقة بين المؤسسة الدينية وإيكولوجيا القرية المصرية؟ بعد تصنيف البيانات، تبين للباحث أن الغالبية العظمى من حالات الدراسة تؤكد أنّ العلاقة بين المؤسسة الدينية وإيكولوجيا المكان بمجتمع الدراسة لم يعد لها تأثير كما كان سابقا، وعلى حد قول معظم حالات الدراسة" المساجد لم تعد منابر ولم تعد مثل ما كانت؛ لأنها لا تعبر ولا تعكس إيكولوجيا المكان وإنما تعكس سلطة وزارة الأوقاف والأئمة وعمال المساجد بقوا حراس للمساجد يا دكتور أنت فاهم قصدي" ويتضح من ذلك أن المساجد لم تعد مهتمة بإيكولوجيا المكان كما كان سابقا، بقدر اهتمامها بالامتثال لقوة الدولة الوطنية الحديثة وسلطتها.

التساؤل الفرعي الثاني: ما دور المؤسسات الدينية في تحقيق التنمية البشرية بمجتمع الدراسة؟ بعد تصنيف البيانات وانتقائها كما وردت من حالات الدراسة، تبين أن معظم حالات الدراسة تؤكد أهمية دور المؤسسات الدينية في نشر المعرفة وتطويرها عند أفراد المجتمع؛ وعلى حد قول معظم حالات الدراسة" *شوف دكتور معظم أطباء مركز الداخلة والمهندسين كانوا أبناء في الكتاتيب، وانت واحد منهم ولا نسيت، تعال نرجع شوية للماضي ونشوف دور الكتاتيب بالمساجد خلت عيالنا صاروا إما أطباء أو مهندسين أو مدرسين أو دكاترة بالجامعات، والقليل منهم تعليم متوسط، وشوف دلوقتي غلقت الكتاتيب بالمساجد وصار التحفيظ في الجمعيات الخيرية، والمُحفظ والله محتاج معلم يعلمه، وشوف اللي صار لوعي العيال ومستوي معرفتهم وكل همهم في الألعاب الإليكترونية وتسطحت عقولهم*" ويتضح من ذلك مدى أهمية دور المؤسسات الدينية في نشر المعرفة وتطوير السلوكيات والأفعال والاتجاهات والقيم لدى الأفراد، وهي المحركات الأساسية لأي تنمية بشرية حقيقية، فإذا أردت تنمية بشرية فعليك بنشر المعرفة وتطوير الوعي وتعديل القيم والسلوكيات لتصبح قيمًا راغبة في التطور الذاتي.

2- **النتائج المتعلقة بالتساؤل الثاني للدراسة:** دور المؤسسات الدينية في تطوير الوعي والمعرفة بمجتمع الدراسة:

التساؤل الفرعي الثالث: ما دور المؤسسات الدينية في تطوير الوعي الديني؟ بعد تصنيف البيانات تبين أن معظم حالات الدراسة حالات الدراسة تؤكد أهمية هذا الدور حتى يتم تنشئة أجيال جديدة وعيها الديني صحيح وغير زائف ومشوه ومتضارب، وعلى حد قول معظمهم *" شوف دكتور المؤسسات الدينية هي المسؤولة عن تطوير الوعي الديني، حتى لا نرى المشاهد الغريبة اللي شوفناها بعد عام 2011، انا شايف أن المؤسسات الدينية هي المسؤولة عن تنشئة عيالنا على وعي ديني صحيح غير متضارب حتى نتجنب الخلافات المذهبية، انا شايف إننا محتاجين 2، 3، 4 مثل الشيخ الشعراوي رحمة الله عليه وتفوضهم الدولة لتطوير الدعاة والأئمة ويحطوا خطة شاملة لتطوير الوعي الديني وده شغلهم هم أدرى"*، يتضح من ذلك مدى أهمية دور المؤسسات الدينية في تطوير الوعي الديني ومدى حرص حالات الدراسة على تفعيل دور المؤسسة الدينية في تطوير الوعي الديني.

التساؤل الفرعي الرابع: ما دور المؤسسات الدينية في تطوير الوعي الاجتماعي؟ بعد تصنيف البيانات، تبين أن معظم حالات الدراسة شهدت دور المؤسسات الدينية في تطوير الوعي الاجتماعي وما فيه من عادات وتقاليد واتجاهات وأفعال وقيم وأفكار وسلوكيات الحياة اليومية، وعلى حد قول أغلب حالات الدراسة" شوف يا دكتور أنا لا أنسى خطب الشيخ عبد الرحمن زمان عن أهمية تعليم الفتيات، أنا لا أنسى حديث الاثنين بالجامع الكبير بموط لمدة ثلاثة شهور للشيخ محمد عبد التواب وخطبه عن ترك المعتقدات والخرافات ولا سيما خرافات السحرة والدجالين، يا راجل كانت البنات يجوزها أبوها وعندها 11 سنة من خطب الجمعة عن أهمية السن حتى تستطيع تشيل حمل الأسرة اتغير هذا الوضع، كفاية توجيه الشباب علشان ما يتسكعون في الشوارع وعلى النواصي وتشجعيهم على العمل، يا راجل كفاية غيروا نظرتنا عن السحر وخرافات الدجالين" يتضح من ذلك أن المؤسسات الدينية كانت فاعلًا مهمًا في تطوير الوعي الاجتماعي بمجتمع الدراسة.

3- النتائج المتعلقة بالتساؤل الثالث للدراسة: دور المؤسسات الدينية في تطوير رأس المال الاجتماعي:

التساؤل الفرعي الخامس: ما دور المؤسسات الدينية في تطوير رأس المال الاجتماعي؟ تبين بعد تصنيف البيانات أن معظم حالات الدراسة تؤكد أهمية هذا الدور، وعلى حد قول حالات الدراسة" *شوف يا باشا أي مشكلة في علاقتنا مع بعضنا زي نزعات الري خلافات الأزواج والعيال كله ده بينحل عن طريق رجال الدين وكبار العائلات، المؤسسات الدينية غرست في جبلنا قيم الإمتثال للقيم والخوف من الجزاءات وحساب الآخرة وزودتنا بمعلومات دينية كثيرة، أنا شايف ان في ذاهبنا للأداء الشعائر بيقوي علاقات الترابط*

بينا ويخلينا بنعترف ونحترم الجار" يتضح من ذلك أن المؤسسة الدينية بتسهم بدور كبير في نشر وتطوير رأس المال الاجتماعي ولكن بصورة غير مباشرة.

توصيات الدراسة:

بعد الانتهاء من عرض نتائج الدراسة وتحليلها، توصلت الدراسة إلى توصيات عدة نذكرها في الآتي:

1. إذا كانت حيازة المعلومات تعد شكلا من أشكال رأس المال الاجتماعي المتأصلة في العلاقات الاجتماعية، وحيازة هذه المعلومات تكون مهمة في تقدير أساسي للفعل والعمل، فدائمًا بالقرية المصرية حملة القرآن وحملة الدراسات العليا، والقرية المصرية مليئة بالقيادات الشعبية والعقول المفكرة، فلماذا لا يهتم المعنيون بالمؤسسات الدينية بالاستفادة من حيازة هؤلاء الأفراد للمعلومات، والعمل على توظيفها في تدعيم شبكة العلاقات الاجتماعية والواقع المعيش بالقرية؛ حتى نقلل من عملية الاعتداءات التي ما تزال تجري في القرية المصرية سواء اعتداءات الأفراد بعضهم على بعض أم اعتداءات الأفراد على الأراضي الزراعية إما بتجريفها أو بالبناء عليها؛ وذلك لأنهم لا يملكون معلومات عن قيمة الأرض الزراعية والمخاطر المترتبة على تجريفها أو البناء عليها.
2. على المعنيين بالمؤسسات الدينية المساجد والكنائس الاهتمام بتدعيم الخطاب الديني وتزويده للدعاه بأهمية المعايير والجزاءات الاجتماعية الفعالة؛ لأن المعايير الفعالة تشكل نمطًا من أنماط رأس المال الاجتماعي.
3. يجب على المسؤولين والدعاة بالمؤسسات الدينية أن يوضحوا للأفراد في خطابهم الديني أن المعايير الفعالة في المجتمع تدعم الإنجاز.
4. ويجب عليهم حث الأفراد وتوعيتهم بأن المصلحة العامة أعلى وأهم من المصالح الفردية، وعلى الأفراد التنازل عن مصالحهم الذاتية إذا ما تعارضت مع مصلحة المجتمع أو القرية.
5. على المؤسسات الدينية والقائمين عليها ضرورة إظهار المعايير الاجتماعية المحفزة لرأس المال الاجتماعي والمتمثلة في الحرية والتسامح والتعايش والتعاون.
6. على المسؤولين بالمؤسسات الدينية كل بحسب موقعة تعليمنا كيفية ممارسة هذه القيم والمعايير كل منهم في مكانه مسجد أو كنيسة على حد سواء.
7. إذا جرى تعليم أهالي القرى المصرية كيفية ممارسة هذه المعايير الاجتماعية، وتطبيق قيم الحرية والتسامح والتعايش والتعاون في ممارستنا الحياتية واليومية بصورة حقيقية صادقة غير منقوصة أو مشوهة، بعيدًا عن تحزبها سياسيا، وعدم تسييس الدين، فإنّ القرى المصرية ستشهد طفرة ثقافية ودينية حضارية، وليس تنمية اجتماعية فقط.

المصادر والمراجع

1. أبوزيد، محمد عبد السلام. (2006). *التحليل السوسيولوجي للخطاب الديني اليومي عند بعض الشرائح الاجتماعية في الريف والحضر*. القاهرة: رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
2. اتحاد إذاعات الدول العربية. (2014). *البث الفضائي العربي، التقرير السنوي، اللجنة العليا للتنسيق بين القنوات الفضاءية العربية*. القاهرة: جامعة الدول العربية.
3. اسحق، ثروت ، وسمعان، عبد السميع. (2007). *التنمية والبيئة*. القاهرة: جامعة عين شمس.
4. البوابة الإليكترونية لمحافظة الوادي الجديد(السبت 20 فبراير 2021)، محافظة الوادي الجديد، البوابو الإليكترونية تم الاسترجاع من: http://newvalley.gov.eg/Pages/default.aspx
5. بيومي، محمد. (2000). *ملامح الوعي السياسي لدي الشباب، دراسة إمبريقية في محافظة الوادي الجديد*. القاهرة: رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
6. جلبي، علي عبد الرازق. (2000). تصميم البحث الاجتماعي الأسس والاستراتيجيات. الأسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
7. الرجال، أسماء محمد. (2008). *الخطاب الديني للدعاه الجدد*. القاهرة: رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
8. رشاد، وليد. (2013). رأس المال الاجتماعي الافتراضي مدخل تنموي تجارب محلية وعالمية في مأزق التنمية في المجتمع المصري أنساق القيم نموذجا. *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، 21*(1)، 207-235.
9. زايد، أحمد. (2005). *تتناقضات الحداثة*. القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.
10. زايد، أحمد. (2007). *صور من الخطاب الديني المعاصر، الكتاب الأول: خطاب المؤسسة والنخبة* (الإصدار ط1). القاهرة: دار العين للنشر.
11. زايد، أحمد. (2017). *صوت الإمام الخطاب الديني من السياق إلى التلقي*. القاهرة: دار العين للنشر.
12. طنطاوي، محمد سيد. (1997). *آداب الحوار في الإسلام*. القاهرة: نهضة مصر.
13. طنطاوي، محمد سيد. (2007). *هذا هو الإسلام*. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإسلامية.
14. طولان، أماني. (2008). *الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية*. القاهرة: جامعة عين شمس.
15. العتيق، أحمد. (2009). *المشكلات البيئية*. القاهرة: جامعة عين شمس.
16. علام، شوقي. (الجمعة يناير, 2014). الأزهر منارة الوسطية ومرجعية الأمة. *جريدة الأهرام*، صفحة 7.
17. الغزالي، محمد. (2008). *قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة*. القاهرة: دار الشروق.
18. ليلة، علي. (2004). *النظرية الاجتماعية المعاصرة والإنساق الكلاسيكية*. الأسكندرية: المكتبة المصرية.
19. نعيم، سمير أحمد. (2005). المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية. القاهرة: دار الهاني للطباعة.
20. Coleman, J. S. (1988). Social Capital in the Creation of Human Capital. The American Journal of Sociology, 94, S95-S120.
21. Durkheim, E. (1962, First Published,1912). Elementary Forms of Religious Life. Oxford: Oxford University press.
22. Parsons, T. (1979). Religion and Economic Symbolism in Western World. Sociological Inquiry, 49, 10-48.

Sources and references:

1. Abu Zeid, Muhammad Abd al-Salam. (2006). Sociological analysis of the daily religious discourse of some social strata in rural and urban areas. Cairo: Unpublished PhD thesis, Department of Sociology, Faculty of Arts, Cairo University.

2. Al-Ateeq, Ahmad. (2009). Environmental problems. Cairo: Ain Shams University.
3. Al-Ghazali, Muhammad. (2008). Women's issues between stagnant and immigrant traditions. Cairo: Dar El Shorouk.
4. Allam, Shawky. (Friday, January 2014). Al-Azhar is the beacon of moderation and the nation's reference. Al-Ahram Newspaper, page 7.
5. Alregal, Asma Muhammad. (2008). The religious discourse of the new preachers. Cairo: Master Thesis, Department of Sociology, Faculty of Arts, Cairo University.
6. Arab States Broadcasting Union. (2014). Arab Satellite Broadcasting, Annual Report, Higher Committee for Coordination between Arab Satellite Channels. Cairo: The League of Arab States.
7. Bayoumy, Mohamed. (2000). Features of political awareness among young people, an empirical study in the New Valley Governorate. Cairo: Unpublished Master Thesis, Department of Sociology, Faculty of Arts, Cairo University.
8. Coleman, J. S. (1988). Social Capital in the Creation of Human Capital. The American Journal of Sociology, 94, S95-S120.
9. Durkheim, E. (1962, First Published,1912). Elementary Forms of Religious Life. Oxford: Oxford University press.
10. Galabi, Ali Abdel-Razek. (2000). Social research design- foundations and strategies. Alexandria: University Knowledge House.
11. Ishaq, Tharwat, and Simon, Abdel Sami. (2007). Development and the environment. Cairo: Ain Shams University.
12. Leilah, Ali. (2004). Contemporary Social Theory and Classical contexts. Alexandria: The Egyptian Library.
13. Naeem, Samir Ahmed. (2005). Scientific methods in social research. Cairo: Dar Al-Hani for printing.
14. Parsons, T. (1979). Religion and Economic Symbolism in Western World. Sociological Inquiry, 49, 10-48.
15. Rashad, Walid. (2013). Virtual social capital - a developmental approach, local and international experiences in the dilemma of development in the Egyptian society. Values' patterns as an example. Egyptian Journal of Development and Planning, 21 (1), 207-235.
16. Tantawi, Mohamed Sayed. (1997). Etiquette of dialogue in Islam. Cairo: The Renaissance of Egypt.
17. Tantawi, Mohamed Sayed. (2007). This is Islam. Cairo: Centre for Islamic Research and Studies.
18. The electronic portal of the New Valley Governorate (Saturday 20 February 2021), The New Valley Governorate, the electronic portal, retrieved from: http://newvalley.gov.eg/Pages/default.aspx
19. Tulane, Amani. (2008). Social and Cultural Anthropology. Cairo: Ain Shams University.
20. Zayed, Ahmed. (2005). Modernity contrasts. Cairo: An Eye for Humanitarian and Social Studies and Research.
21. Zayed, Ahmed. (2007). Images from Contemporary Religious Discourse, Book One: The Establishment and the Elite Discourse (Version i1). Cairo: Al-Ain Publishing House.
22. Zayed, Ahmed. (2017). The Imam's voice of religious discourse from context to reception. Cairo: Al-Ain Publishing House.